

ملف المناصرة

محمد بن ناصر الغامدي

Mohammed Nasser Al-Ghamdi

في السجن تنفيذًا لحكم السعودية

محمد ناصر الغامدي معلّم متقاعد في السعودية، وشقيقه عالِم معارض يعيش في المنفى في المملكة المتحدة. اعتُقل عام 2022 بسبب منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي، وصدر بحقه حكم بالإعدام، ثم بالسجن 30 عامًا.

01
القضية في دقيقة

محمد ناصر الغامدي معلّم متقاعد في السعودية، وشقيقه عالِم معارض يعيش في المنفى في المملكة المتحدة. اعتُقل عام 2022 بسبب منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي، وصدر بحقه حكم بالإعدام، ثم بالسجن 30 عامًا.

الحالة**في السجن تنفيذًا لحكم**	تاريخ القبض**11 يونيو/حزيران 2022**	الدولة**السعودية**
الحكم السجن ثلاثين عامًا (صدر في سبتمبر/أيلول 2024 بعد أن ألغت محكمة الاستئناف حكم الإعدام في أغسطس/آب 2024).		
التهم نقض البيعة لولاة الأمر تأييد فكر إرهابي وكيان إرهابي (جماعة الإخوان المسلمين) استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لمتابعة أفراد يسعون إلى زعزعة النظام العام والترويج لهم التعاطف مع أفراد موقوفين بتهم تتعلق بالإرهاب		

مطالبنا

نطالب السلطات بما يلي:

01 الإفراج عن محمد بن ناصر الغامدي فورًا ودون شروط.

02 إسقاط كل التهم المتعلقة بالممارسة السلمية للحقوق الأساسية.

03 ضمان الوصول دون قيود إلى المحامين والأسرة والرعاية الطبية الملائمة طوال فترة الاحتجاز.

04 توفير فحص طبي مستقل وفوري لمحمد بن ناصر الغامدي والعلاج الكامل الذي تتطلبه الحالة، بما في ذلك النقل إلى مستشفى مدني مستقل عند الحاجة.

05 السماح دون شروط بزيارة الأسرة وأطباء من اختيار محمد بن ناصر الغامدي.

06 الإفراج عن محمد بن ناصر الغامدي لأسباب إنسانية، وفقًا لقواعد نيلسون مانديلا والمعايير الدولية للرعاية الطبية للسجناء.

07 تسليم السجلات الطبية كاملة إلى محمد بن ناصر الغامدي وإلى الأسرة دون مزيد من التأخير.

08 الوقف الفوري لكل أشكال المضايقة والاستدعاء والمراقبة والتهديد ضد أسرة محمد بن ناصر الغامدي.

09 الكف عن استخدام أفراد الأسرة وسيلة ضغط لإسكات محمد بن ناصر الغامدي.

10	إسقاط أي تهم ملفقة ضد أفراد الأسرة ورفع القيود عن سفرهم وأموالهم وعملهم.
11	الالتزام بإعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، الذي يحظر الانتقام من أسر المدافعين.
12	الوقف الفوري لكل استهداف عابر للحدود ضد محمد بن ناصر الغامدي، بما فيه المراقبة وحملات التشهير وإساءة استخدام الإنتربول والمضايقات القنصلية.
13	سحب أي أحكام غيابية أو تهم ذات دوافع سياسية مرتبطة بالعمل السلمي في مجال حقوق الإنسان.
14	الالتزام بإعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان وبإرشادات المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن القمع العابر للحدود.

02
الانتهاكات الموثقة

كل انتهاك والمعيار الدولي الذي يخالفه.

الاحتجاز التعسفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9

الحرمان من الدفاع القانوني العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14(3)

الحرمان من الرعاية الطبية قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، القواعد 24 إلى 27

الإخفاء القسري الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 2
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان 9 و16

ظروف احتجاز لاإنسانية العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 10
قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)

المضايقة القضائية إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادتان 9 و12

الحبس الاحتياطي المطوّل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9(3)

الانتقام من ذوي الشخص إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 12

القمع العابر للحدود إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 12

المحاكمة غير العادلة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14

03
مسار القضية

11 يونيو/حزيران 2022

اعتقال

اعتقاله أمام منزله في مكة

اعتقلت قوات أمن الدولة السعودية محمد بن ناصر الغامدي دون أمر قضائي أمام منزله في مكة، ثم احتُجز في الحبس الانفرادي دون تواصل مع أسرته أو محامٍ نحو أربعة أشهر.

أكتوبر/تشرين الأول 2022

تحسّن في المعاملة

انتهاء احتجازه بمعزل عن العالم الخارجي

بعد نحو أربعة أشهر في الحبس الانفرادي في سجن ذهبان دون تواصل مع أسرته أو محامٍ، سُمح للغامدي بتواصل محدود مع محامٍ قبيل جلسات المحكمة مباشرة، ثم نُقل لاحقًا إلى سجن الحائر في الرياض.

يوليو/تموز 2023

إدانة

المحكمة الجزائية المتخصصة تقضي بإعدامه

قضت المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض بإعدام الغامدي بموجب المواد 30 و34 و43 و44 من نظام مكافحة الإرهاب السعودي، مستشهدة بجرائم «استهدفت مكانة الملك وولي العهد».

مارس/آذار 2024

رأي أو قرار أممي

الفريق الأممي يعدّ احتجازه تعسفيًا

خلص الفريق العامل التابع للأمم المتحدة المعني بالاحتجاز التعسفي، في رأيه رقم 10/2024 الصادر في دورته التاسعة والتسعين، إلى أن احتجازه تعسفي، ودعا إلى الإفراج عنه.

أغسطس/آب 2024

نتيجة الطعن

محكمة الاستئناف تلغي حكم الإعدام

ألغت دائرة الاستئناف في المحكمة الجزائية المتخصصة حكم الإعدام وأعادت القضية لإصدار حكم جديد.

24 سبتمبر/أيلول 2024

إدانة

الحكم عليه بالسجن 30 عامًا في إعادة المحاكمة

بعد إلغاء حكم الإعدام، قضت المحكمة بسجنه ثلاثين عامًا بالتهم نفسها. ولا يزال محتجزًا في سجن الحائر بالرياض، حيث يُحرم من الأدوية التي يحتاجها لحالات صحية سابقة على احتجازه.

04
القصة كاملة

تحديث، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2026: رُوجع هذا السجل مجددًا في 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2026. ولا يزال محمد الغامدي مسجونًا يقضي حكم السجن ثلاثين عامًا الصادر في سبتمبر/أيلول 2024؛ ففي 13 يونيو/حزيران 2026، بعد أربع سنوات من القبض عليه، أفادت منظمة سند بأنه لا يزال محتجزًا وطالبت بالإفراج عنه. وأُفرج في 13 فبراير/شباط 2025 عن شقيقه أسعد بن ناصر الغامدي، الذي حوكم بسبب منشوراته هو أيضًا.

الخلفية والعمل

وُلد محمد ناصر الغامدي عام 1968، وعمل معلمًا قبل أن يتقاعد. واستخدم منصات التواصل الاجتماعي، ولا سيما تويتر ويوتيوب، لمناقشة قضايا الشأن العام، ومنها الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان داخل المملكة. كما عبّرت منشوراته عن تأييده لعلماء دين بارزين احتجزتهم السلطات السعودية.

واتسق نشاط الغامدي على الإنترنت مع نمط أوسع من المعارضة الهادئة في أوساط المعلمين ورجال الدين وغيرهم من المواطنين، الذين لم يرقَ نقدهم إلى مستوى التنظيم السياسي الرسمي، لكنهم استخدموا المنصات الرقمية مع ذلك للتعليق على سياسات الدولة وممارساتها.

البعد الأسري

شقيق محمد الغامدي، سعيد بن ناصر الغامدي، عالم دين معروف ومنتقد صريح للحكومة السعودية يعيش في المنفى في المملكة المتحدة منذ سنوات. وصدر بحق شقيق آخر، أسعد بن ناصر الغامدي، وهو معلم قُبض عليه في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، حكم في 29 مايو/أيار 2024 بالسجن عشرين عامًا بسبب منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي، وخففته محكمة الاستئناف في 3 أكتوبر/تشرين الأول 2024 إلى خمسة عشر عامًا مع منع من السفر للمدة نفسها، ثم أُفرج عنه في 13 فبراير/شباط 2025. وصرّح سعيد علنًا بأنه يعتقد أن الأحكام القاسية الصادرة بحق محمد وأسعد أعمال انتقامية بسبب معارضته الصريحة لانتهاكات حقوق الإنسان في المملكة.

واستهداف أفراد أسر المنتقدين في الخارج أسلوب موثق من أساليب القمع العابر للحدود الذي تمارسه الدولة السعودية. إذ يُقبض على الأقارب الباقين في المملكة أو يُلاحَقون أو يُفرض عليهم حظر السفر وتجميد الأصول، للضغط على المعارضين في المنفى كي يصمتوا أو يعودوا. وتنطبق قضية محمد الغامدي على هذا النمط: معلم يُحتجز ويُحاكم بموجب قانون مكافحة الإرهاب ويُحكم عليه بالسجن عقودًا بسبب منشورات أشارت إلى قضية شقيقه ورددت مخاوفه.

القبض والإخفاء القسري

قُبض على الغامدي أمام منزله في مكة في 11 يونيو/حزيران 2022. وخلال الأشهر الأربعة الأولى من احتجازه، احتُجز في الحبس الانفرادي وتعرّض لما يرقى إلى الإخفاء القسري. ولم تتمكن أسرته من التواصل معه، وحُرم من الاستعانة بمحامٍ. وأدى العزل إلى إرباك المحتجز وإلى منع أي رقابة خارجية على معاملته خلال فترة الاستجواب الأولى.

وحين سُمح أخيرًا بالتمثيل القانوني، لم يُسمح للغامدي بلقاء محاميه إلا في الدقائق التي تسبق جلسات المحكمة مباشرة. وقيّد ذلك بشدة قدرته على إعداد دفاعه أو الإبلاغ عن ظروف احتجازه.

ظروف الاحتجاز والإهمال الطبي

يعاني الغامدي من حالات صحية سابقة على احتجازه تستلزم علاجًا مستمرًا بأدوية موصوفة. ومنذ القبض عليه، رفضت السلطات السعودية توفير هذه الأدوية. وتدهورت صحته تدهورًا كبيرًا نتيجة هذا الإهمال الطبي.

ولا يزال محتجزًا في سجن الحائر بالرياض، وهو مرفق معروف بظروفه القاسية وباحتجاز السجناء السياسيين والأفراد المدانين بموجب قوانين مكافحة الإرهاب الفضفاضة في المملكة.

الإجراءات القضائية

نظرت في القضية المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض، وهي محكمة أُنشئت ظاهريًا للنظر في الجرائم المتعلقة بالإرهاب لكنها تُستخدم على نطاق واسع لملاحقة المعارضة السلمية. ووُجّهت إلى الغامدي تهم بموجب المواد 30 و34 و43 و44 من نظام مكافحة الإرهاب السعودي. وشملت التهم «نقض البيعة لولاة الأمر»؛ و«تأييد فكر إرهابي وكيان إرهابي»، مع تسمية جماعة

الإخوان المسلمين تحديدًا؛ و«استخدام حساباته على تويتر ويوتيوب لمتابعة أفراد يسعون إلى زعزعة النظام العام والترويج لهم»؛ و«التعاطف مع أفراد موقوفين بتهم تتعلق بالإرهاب».

في 10 يوليو/تموز 2023، قضت المحكمة الجزائية المتخصصة بإعدام الغامدي. وكان تعليل المحكمة صريحًا: فالجرائم «استهدفت مكانة الملك وولي العهد»، و«يتضاعف حجم أفعاله لأنها وقعت عبر منصة إعلامية عالمية، ما يستوجب عقوبة مشددة». وكان المدعي العام قد طلب أقصى العقوبات على جميع التهم.

وفي أغسطس/آب 2024 ألغت دائرة الاستئناف في المحكمة الجزائية المتخصصة حكم الإعدام وأعادت القضية. وفي سبتمبر/أيلول 2024 صدر بحقه حكم بالسجن ثلاثين عامًا بالتهم نفسها. ويُتوقع الآن أن يقضي الغامدي ثلاثة عقود خلف القضبان بسبب نشاط على وسائل التواصل الاجتماعي اقتصر على التعليق والتعبير عن التضامن.

السياق الدولي والإقليمي

قضية محمد الغامدي واحدة من مئات الملاحقات المماثلة في السعودية منذ 2017، حين عزّز ولي العهد الأمير محمد بن سلمان قبضته على السلطة وصعّد حملة القمع ضد المعارضة. فقد قُبض على معلمين ورجال دين وأكاديميين وكتّاب وناشطات في مجال حقوق المرأة وغيرهم، وصدرت بحقهم أحكام بالسجن عقودًا بموجب قوانين مكافحة الإرهاب والجرائم المعلوماتية في المملكة بسبب تعبيرهم السلمي على الإنترنت.

وأصبحت المحكمة الجزائية المتخصصة الأداة الرئيسية لهذه الملاحقات. وتفتقر إجراءاتها إلى الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة، ومنها الحق في تمثيل قانوني فعال، والحق في جلسة علنية، والحماية من استخدام الاعترافات المنتزعة بالإكراه. وتزداد الأحكام قسوة تدريجيًا: فما كان قد يُفضي في السابق إلى السجن بضع سنوات بات يُفضي روتينيًا إلى أحكام بالسجن عشرين أو ثلاثين أو حتى خمسين عامًا، وهي فعليًا أحكام بالسجن مدى الحياة لكثير من المتهمين.

وتؤكد قضية الغامدي أيضًا البعد العابر للحدود للقمع السعودي. فبسجن أشقاء منتقد في المنفى، توجّه الدولة رسالة واضحة إلى المعارضين في الخارج: ستدفع أسرتك ثمن كلامك. وقد طُبّق هذا الأسلوب بصورة منهجية على أقارب ناشطين ورجال دين وعلماء لجؤوا إلى أوروبا وأمريكا الشمالية.

آخر مستجدات القضية امسحوا الرمز أو زوروا
الصفحة: https://humena.org/ar/defenders/mohammed-al-ghamdi/

هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية منظمة غير حكومية توثّق أوضاع المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يستند هذا الملف إلى السجل العام للقضية في أرشيف المدافعين.الحالة كما هي مسجّلة في 11-06-2022. للإبلاغ عن خطأ: archive@humena.org